ستخلفنا ما فعلته الأجيال السالفة لنا من أجلنا على الأقل .. وتشير بقوة إلى أن **التنمية البشرية ينبغى أن ينظر إليها على أنها مساهمة رئيسية فى الاستدامة** .. فكلاهما (التنمية البشرية والتنمية المستدامة) يقوم على عالمية مطالب الحياة . أما الأنماط الإنمائية التى تدعم التفاوتات الموجودة الآن فهى ليست مستدامة ، ولا تستحق العمل على استدامتها وهذا هو السبب الذى يجعل التنمية البشرية المستدامة أشمل من التنمية المستدامة (البرنامج الإنمائى، ١٩٩٤، ١٩) .

فالتنمية البشرية المستدامة .. تجعل الناس هم محور التنمية وتشير بقوة إلى أن التفاوتات الموجودة اليوم كبيرة لدرجة أن مواصلة شكل التنمية الحالى هو إدامة تفاوتات مماثلة للأجيال المقبلة . وجوهر التنمية البشرية المستدامة هو أنه ينبغى أن تتاح للجميع إمكانية متساوية للحصول على الفرص الإنمائية – الآن وفى المستقبل (البرنامج الإنمائى ، ١٩٩٤، ١٩) .

وفى نموذج للتنمية البشرية المستدامة ، **يجب أن يصبح الأفراد وتصبح المؤسسات حلفاء** – فى القضية المشتركة ، قضية تعزيز فرص الحياة – للأجيال الحاضرة ، والأجيال المقبلة . ولكى يتحقق ذلك ، يجب إرساء أسس مجتمع مدنى إرساء راسخا ، جعل الحكومة مسئولة تماماً أمام الشعب .

ويجب أن يتوقف التعارض بين الأسواق والحكم بين المبادرة الفردية والسياسة العامة – إذا كان الهدف هو توسيع نطاق اختيارات الإنسان من أجل اليوم ومن أجل المستقبل (البرنامج الإنمائى ، ١٩٩٤، ١٩) .

## ٥ . اشتباكات التعليم العربى بالتنمية : السياقات والإشكاليات :

### ٥ : ١ التعليم هل هو الخط الهابط فى التنمية العربية ؟!

**٥ : ١ : ١** كما تكشف لنا فإن التنمية فهمت على مدى تاريخ الفكر الاجتماعى، على أنها تغير فى اتجاه مرغوب فيه ، وهو اتجاه متعدد الأبعاد ، وإذا كان هذا الفهم قد ارتبط فى مراحله الأولى بمراحل اقتصادية هى : زيادة فى القدرة الإنتاجية لمجتمع ما ، وتلبية احتياجات الناس الأساسية ، وتحقيق الأهداف التى تسعى إليها الجماعات المختلفة فى المجتمع المرتبطة باستخدام الموارد النادرة ، فإنه فى ظل هذه المراحل أصبح المقياس الشائع للتنمية المرتفعة أو الكفاءة الإنتاجية العالية فى مجتمع ما مرهونة بزيادة الدخل القومى الإجمالى (GNP) . وقد أوضحنا من قبل **فساد هذا المنطق** فهو مفيد طالما أن التنمية تفسر فقط بمعنى النمو الاقتصادى ،

فاستخدام المؤشرات الاقتصادية على أنها تمثل البعد الوحيد للتنمية فقد ثبت بطلانه. ومن ثم بدأ الصراع الذى انتهى بقيام براديم جديد قائم على التنمية البشرية المستدامة. وفى ظل هذا التحول «البارادايمى» صارت علاقة التنمية بالتعليم (كمعرفة) حتمية . كما تأكدت مكانة التعليم كبعد حاسم فى التنمية البشرية المستدامة التى هى تنمية للناس كما زادت درجة القناعة النظرية بذلك .

**٥ : ١ : ٢** على أن الاختبار الواقعى لتلك العلاقة فى الواقع العربى يوضح حقيقة مزعجة فحواها أن **الخط الهابط فى التنمية العربية هو التعليم** ، ليس بحساب الكم ولكن بأخذ عنصر الكيف كمعيار . وهذه النتيجة تعتبر صحيحة تقريباً لأجيال بكاملها ويخشى أن «تستديم» ما لم يلتفت إليها مخططو التعليم وصانعوا القرارات التنموية معا .

فالمشاهد أن التعليم العربى بمفاهيمه ونماذجه ومضامينه ، عجز عن تحقيق أهدافه ومراميه التكيفية مع تسارع نموه الكمى ، وقد يرجع ذلك إلى عوامل لعل فى مقدمتها أنه فى أصوله تعليم مستورد عجز القائمون عليه، رغم كل المحاولات، عن تقريبه من بيئته التى يوجد فيها ، فعندما ننظر إلى مؤسساتنا التعليمية نجد أنها مؤسسات تابعة ليست معدة الإعداد الكافى للتشوف المستقبلى ، فهى وليدة نموذج أساسى (Paradigm) ساد قرونا ماضية وصورها على أنها آلية مثلى للبحث عن الحقيقة ، وأحاط بتشكيلة من الرموز والاستعارات والتشبيهات المشتقة من نظامى الفروسية (**الجيش**) والرهبنة (**الكنيسة**) فى العصور الوسطى ، كما تم تنظيمها حول نموذج صناعى للإنتاج العلمى (**المصنع**) ، حيث يقوم المدرسون بصلب جرعات متزايدة من المعلومات ، أغلبها لا قيمة له ، فى أذهان الطلاب السلبيين الذين ينبغى عليهم تنفيذ الأوامر .. وإلا فالعقاب ينتظرهم ! كل هذا جعل من مؤسسات التعليم العربى مؤسسات محافظة ومقاومة ، فلديها انحياز تلقائى للماضى وتراكماته بحكم كونها وليدة تلك المتمخضات لفترة طويلة اعتبر فيها «التغير» مشكلة !!، وتفاعل فيها متخذى القرارات التعليمية مع كل أزمة من الأزمات بعقلية ساخنة متحارية . ونادراً ما يأخذون المستقبل بعيد المدى ومتطلباته فى أفعالهم وقراراتهم . وترتب على هذا كله أن الأحداث والتصورات أصبحت تتحرك بعيداً عن تأثير وسيطرة التربويين.

كما ترتب على تحول التعليم من منطق «**القلة**» إلى تعليم «**الكثرة**» تراجع فى المرامى النوعية ، الأمر الذى قاد إلى تعزيز ظواهر غير صحية فى التنمية ، مثل : الاستقطاب والازدواجية الاجتماعية والاقتصادية والبيروقراطية فى التنظيم الاجتماعى الاقتصادى ، وضعف روح المبادرة فى مختلف المجالات . وبالتالى فإن التعليم العربى عاجزاً عن أن يعطى الناس القدرة على فعل ما لم يكونوا قادرين عليه من قبل ، رغم أن هذه مسئوليته الكبرى وجوهر وجوده .

**٥ : ١ : ٣** ونود قبل أن نقدم على التعرف على مؤشرات الوضعية التنموية للتعليم العربى باعتبارها تمثل السياق المجتمعى المؤثر فى مجمل حركة التعليم ، أن نؤكد من جديد جدلية العلاقة بين التعليم ومجتمعه (فإذا صلح التعليم صلح مجتمعه والعكس صحيح) ، فيستحيل عليه أن يحقق كل مراميه وأهدافه ما لم يكن المجتمع متعاونا ومؤهلا تنمويا وقيميا للمساعدة ولديه خياراته الاستراتيجية التى تعبر عن توازنات القوى داخله حتى يستطيع التعليم أن ينتقى خياره التنموى منها ويضع على أساسه سياسته التعليمية، التى هى من ناحية سياسة اجتماعية، فى نفس الوقت التى تعتبر فيه إحدى السياسات القطاعية فى إطار السياسة العامة للتنمية المعنية بتنفيذ الرؤى والتوجهات والخيارات الاستراتيجية لمجتمعها . وهذا لا يعنى أن تكون السياسة التعليمية مجرد انعكاس مباشر وحيد للاختيار التنموى بل أن تكون فى نفس الوقت رائدة لاتجاهات التغيير المستقبلية . ولعل النظر فى الواقع العربى هو السبيل الأساسى للتعرف على طبيعة السياقات التنموية الحاكمة لمجمل مسيرة التعليم العربى .

وفى هذا الصدد يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد إلى أن الأداء العام لم يصل إلى مستوى التوقعات فى العديد من المجالات ، «ولا تزال الخدمات غير كافية ودون المستوى فى العديد من المجالات ولا تغطى كافة المناطق فى الدول العربية ، فعلى سبيل المثال لا يزال معدل مساهمة المرأة فى القوى العاملة فى الدول العربية ، الذى يقدر نحو ٢٧ فى المائة ، هو الأدنى بين الأقاليم الرئيسية فى العالم ، ومعدل الأمية هو الأعلى ، وبعد عقود من التنمية البشرية يوجد حاليًا فى الوطن العربى حوالى ٢٥ فى المائة من السكان ، كما يوجد ٩ ملايين من الأطفال خارج المدارس الابتدائية . إضافة إلى الانخفاض النسبى ، الكمى والنوعى ، لمستوى التعليم والخدمات الصحية والإسكانية والبيئية وحرية العمل والتعبير عن النفس وفرص المعيشة اللائقة» (التقرير الاقتصادى، ٢٠٠١، ٢٣ - ٢٤) .

## ٥ : ٢ السياقات والإمكانات :

وفيما يلى رصد موجز لإمكانات التنمية العربية وحدودها تلك التى تشكل السياقات التنموية الفاعلة للتعليم العربى :

### ٥ : ٢ : ١ البشر :

**٥ : ٢ : ١ : ١** بلغ إجمالى عدد سكان العالم العربى فى عام ٢٠٠٠ وفقاً للتقديرات الأولية للتقرير الاقتصادى العربى الموحد نحو ٢٧٩ مليون نسمة (أى بنسبة ٣,٤ ٪ من مجموع سكان العالم) ، ويتوقع أن يصل عددهم عام ٢٠٢٠ وفقاً لتقديرات تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى ما يتراوح بين ٤١٠,٢٣ إلى ٤٥٩,٢٣ مليون نسمة بما يتراوح ما بين ٥,٩ ٪ إلى ٦,٥ ٪ من سكان العالم آنذاك .

**٥ : ٢ : ١ : ٢** ويلاحظ أن السكان العرب يتزايدون بمعدل نمو مرتفع للغاية بلغ ٢,٦ ٪ فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠، ٢٠٠٠ وهذا ثانى أعلى معدل فى العالم

بعد مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء والذى يقدر بـ ٢,٧ ٪ . ويتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى ١,٨ ٪ فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٠، ٢٠١٥ (See: The World Bank: World Development Indicators, p: 50)

وقد بلغ معدل الخصوبة الإجمالى بلغ عام ١٩٩٨ نحو ٤,٤ ، ويعتبر هذا المعدل رغم تراجعه مؤخراً ، الأعلى بين الأقاليم الرئيسية فى العالم . (التقرير لاقتصادى العربى الموحد، ص ٢٥) ، كما بلغت نسبة الإعالة فى الدول ٧,٧ على الرغم من أنها انخفضت فى جميع الدول العربية . وبدهى أن هذا الارتفاع فى هذه النسبة يؤثر على الأسر ذات الدخول المنخفضة والثابتة بدرجة أكبر .

**٥ : ٢ : ١ : ٣** كما قدرت نسبة سكان الريف إلى إجمالى السكان للدول العربية عام ١٩٩٩ بحوالى ٥٤ ٪ ، فى الوقت الذى تتزايد نسب هجرة سكان الريف للمدن لأسباب متنوعة ، مما يؤدى ذلك إلى زيادة معدلات التحضر ، حيث انتقل عدد كبير من سكان الريف والصحراء إلى الحضر فى هجرات داخلية مستمرة (وشاركتهم فى هذه العمالة الوافدة من الخارج بالنسبة للبلاد الخليجية) ، فتضخمت المدن وتكدس كبير من السكان فى مراكز حضرية قليلة العدد ، مما ترتب عليه مزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية فانتشار أحزمة الفقر التى تحيط بتلك المراكز وحدوث مشكلات صحية نتيجة انتشار التلوث ، ومشكلات اجتماعية وقيمية كانتشار الجرائم بكافة أشكالها ، وتعاطى المخدرات ، وتزايد البطالة إلى جانب الضغط الكبير على الخدمات والمرافق العامة بالمدن... إلخ (انظر: زاهر، ١٩٩٧، ٣٨ . التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ص ٢٦) .

**٥ : ٢ : ١ : ٤** كما تتميز البنية العمرية للسكان فى البلاد العربية بغلبة الأعمار الصغرى على هيكل السكان (أقل من ١٥ عاما) حيث بلغت نسبة هذه الفئة ما يعادل ٤٣ ٪ من مجموع السكان العرب عام ٢٠٠٠ ، وهى ثانى أعلى نسبة فى العالم بعد مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء (٤٤,٤ ٪) وتأتى خطورة ارتفاع هذه النسبة من كونها الفئة الموازية لمراحل التعليم فى بداية التعليم الثانوى . أى أنها الفئة التى تحتاج إلى إعالة مطلقة . وتتضح ضخامة هذه النسبة إذا علمنا أن نسبة هذه الفئة فى الولايات المتحدة مثلاً فى نفس العام كانت ٢١,٧ ٪ والمتوسط العالمى (٣٠ ٪) . وخطورة هذا الوضع تتجلى فى جسامة الجهود التى يجب أن تبذل من أجل إعداد وتعليم الأعداد المتزايدة من الأطفال والشباب ، وإتاحة فرص العمل والمشاركة فى النشاط الاقتصادى . ويعنى ذلك أن هناك أعباء ضخمة ينبغى أن تضطلع بها السياسات الاجتماعية ، بعضها له صفحة عاجلة والبعض الآخر طويل المدى .

**٥ : ٢ : ١ : ٥** نخلص مما سبق إلى أن المؤشرات الديمجرافية للسكان فى البلاد العربية تتسم بجوانب إيجابية وأخرى سلبية ، فمن **الناحية الإيجابية** يمكن النظر إلى زيادة السكان على أنها قوة محتملة كبيرة يمكنها فى حالة توفر ظروف النمو المناسبة أن تسهم بفاعلية فى تطوير الواقع العربى وارتقاء التنمية البشرية المستدامة على أرضه. على أن ثمة **جوانب سلبية** تضعف من قدرة هذا التزايد على أحداث التنمية بالمعدلات المرجوة ، وعلى إضافة أعباء كبيرة على شرائح السكان النشطين اقتصادياً ، بالإضافة إلى الضغط على مساحة الأرض وارتفاع كثافة السكان فى المناطق المستثمرة(*) ، وقد سبقت الإشارة إلى بعض هذه التأثيرات .

**٥: ٢: ٢ النمو الاقتصادى العام :**

**بلغ الناتج المحلى الإجمالى** للدول العربية عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٠٩ مليار دولار ، بنمو سنوى بلغ ١٢,٦ ٪ فى عام ٢٠٠٠ وحوالى ٧,٣ ٪ فى عام ١٩٩٩ . ويقدر متوسط نصيب الفرد بنحو (٢٥٤٠) دولار فى عام ٢٠٠٠ (تتفاوت ما بين ٥٠٠ دولار للفرد فى العام فى بعض الدول العربية ، وأكثر من ٢١٠٠٠ دولار فى قطر والإمارات) . وتقدر نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومى حوالى دولاراً واحداً بنمو ٢٢ ٪ من إجمالى سكان الدول العربية، أى حوالى ٦٢ مليون نسمة ، وتقدر نسبة الذين تتراوح متوسط دخلهم بين دولارين وخمسة دولارات بنحو ٥٢ ٪ من إجمالى سكان الدول العربية ، أى حوالى ١٤٥ مليون نسمة !!

ومن المفارقات العجيبة التى يوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية أن إنتاج ٢٢ دولة عضو فى جامعة الدول العربية مجتمعة أقل من إنتاج دولة أوربية ، مثل أسبانيا كما أن إنتاج المواطن العربى العادى يشكل نسبة ١٤ ٪ من داخل المواطن العادى فى دولة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .. وأنه إذا تواصل النمو السنوى لدخل الفرد فى العالم العربى الذى بلغ ٥ ٪ على مدى العقدين الماضيين ، ستتطلب مضاعفة دخل المواطن العربى العادى ١٤٠ عاما فى حين سيضاعف مواطنو مناطق أخرى فى العالم مداخيلهم فى أقل من ١٠ سنوات !! كما ارتفع الاستهلاك النهائى للأمة العربية من حوالى ٤٨٠,٣ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٤٩٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠ !!

وفى **قطاع الزراعة** نجد أنه يسهم بنسبة ١١,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية على أنه يعانى من إشكاليات خاصة فى مقدمتها أن الأمة العربية غير مكتفية غذائيا ، فهى غير قادرة على إطعام شعوبها (لا سيما من الحبوب والزيوت

(*) يشغل الوطن العربى مساحة تقترب من أكثر من عُشْر مساحة العالم (حوالى ١٤٠٠ مليون هكتار) على أن تتجاوز أغلبها (٩٦ ٪) تغمرها الصحراء ، كما أن المستثمر منها فى الزراعة لا يتجاوز ٥٠ مليون هكتار ، لا تتجاوز ٣,٤ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة فى العالم .

واللحوم) ، وعاجزة عن تلبية احتياجاتها من كافة السلع الغذائية الرئيسية ، ما عدا (الأسماك والخضار والفواكه) ، حيث بلغت قيمة هذا العجز (الفجوة الغذائية) حوالى ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، كما تراجعت نسبة الناتج الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠ ، كل هذا على الرغم من وجود حوالى ٣٥٪ من إجمالى قوة العمل العربية فى قطاع الزراعة وحده . (انظر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٠١، ص ص iv-vii) .

وأما **الصناعة العربية** فقد أسهمت فى عام ٢٠٠٠ فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة تتراوح ما بين ٣٠,٣٪ إلى ٣٧,١٪ ، وكما زادت القيمة المضافة لها من حوالى ١٩٠,٩ مليار دولار إلى حوالى ٢٦٣ مليار دولار نتيجة الارتفاع الملحوظ للقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية (خاصة النفط والغاز) من ١١٩,٤ مليار دولار إلى ١٨٦,٨ مليار دولار . على أننا نجد أن هناك تراجعا ملحوظا يعبر عنه انخفاض فى نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية من ٤٥٪ عام ١٩٨١ إلى ٢٦,٣٪ عام ٢٠٠٠ . كما إنتاجية العامل الصناعى العربى تعتبر متدنية مقارنة مع إنتاجية العامل الصناعى فى كثير من الدول النامية والمتقدمة (التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٠١، ص vii) .

وحصة **التجارة العربية** فى التجارة العالمية محدودة وإن كانت قد تحسنت قيمة التجارة العربية الخارجية عام ٢٠٠٠ كنتيجة لارتفاع أسعار النفط فى السوق العالمية على أن التجارة العربية البينية قد شهدت انخفاضا خلال العام نفسه من إجمالى التجارة العربية الخارجية حيث بلغت ٨,٥٪ مقابل ٨٪ عام ١٩٩٦ ، وهى نسبة منخفضة للغاية .

**٣:٢:٥ الفقـــر :**

رغم ما حققته الدول العربية من إنجازات عديدة وملموسة فى جميع مجالات التنمية البشرية ، كان هدفها القضاء على الفقر ، إلا أن الأداء العام لم يصل إلى مستوى إلى مستوى الطموحات فى العديد من المجالات .

وتتفاوت معدلات الفقر بين الدول العربية ، وتتزايد احتمالات الفقر بزيادة حجم الأسرة وارتفاع معدل الإعالة ، كما تزداد معاناة العاطلين عن العمل لفترات طويلة والعمال الزراعيين فى الريف ، وفئة العمال ذوى المهارات المحدودة الذين يشتغلون فى أعمال هامشية مساعدة فى مشاريع الإنتاج أو النقل أو البناء أو الخدمات . والواقع أن مسألة الفقر فى البلاد العربية وتوزيعاته إنما تعود إلى ضعف السياسات التى لا تعرف إلى أين تتجه والتى لا تلتفت إلى جماعات المهشمين والمحرومين ، ولعل أصدق تعبير عن ذلك ، ما قاله محبوب الحق فى هذا الصدد حيث يقول :

«إن الفقر المعانى ليس فقر الموارد ولكن فقر السياسات وفقر السياسيين ، إنه الحاجة إلى زعامات مسؤولة عن هذا الإهمال للبشر .. إن الذى يحتاجه الفقراء ليس الصدقة فالذى يحتاجونه هو الوصول إلى فرص السوق سواء داخل الأوطان بمفردها أم على المستوى الدولى .. فالمطلوب هو استثمار المال فى تعليم الفقراء ، وتحسين صحتهم بحيث يتمكنون من دخول حلبة المنافسة فى السوق بشجاعة» (محبوب الحق، مرجع سابق،٢٩) .

**٤:٢:٥ القوى العاملة والتشغيل :**

**٥ : ٢ : ٤ : ١** يرتبط بالمخزون السكانى قضية العمالة والتشغيل . ويقدر حجم القوى العاملة فى الدول العربية فى عام ٢٠٠٠ بنمو ٩٢ مليون عامل ، بينما يقدر معدل نموها السنوى بنحو ٣٪ بالنسبة للدول العربية ككل ويتوقع أن يصل عددها إلى ١٣٠ مليون عامل عام ٢٠١٠ . (مع الأخذ فى الاعتبار تباين التوزيع القطاعى للعمالة فيما بين الدول العربية) . ففى الوقت الذى بلغ معدل القوى العاملة ، وبلغ معدل القوى العاملة فى الزراعة فى الدول العربية عام ١٩٩٩ نحو ٣٥,٤٪ من إجمالى القوى العاملة فى الصناعة والخدمات ٢١٪ و ٤٣,٦ على التوالى ، على أنه يلاحظ أن قطاع «الخدمات» أصبح يستأثر بالنصيب الأكبر من العمالة فى جميع الدول الخليجية (عدا عمان) .

**٥ : ٢ : ٤ : ٢** والجدول رقم (١) يوضح تصنيف الدول العربية طبقاً لفئات التوزيع النسبى لقوة العمل من إجمالى السكان ، وفيه نتبين تواضع نسب قوة العمل فى الكثير من الدول العربية فهى لا تتجاوز ٣٠٪ ، فيما عدا الدول النفطية بحكم كونها دول مستقبلة للعمالة الأجنبية .

كما أن الجدول رقم (٢) يوضح توزيع **بنية قوة العمل العربية** فى الدول العربية مقارنة لعدد من دول العالم : ويكشف فى نفس الوقت ضعف مساهمة المرأة فى قوة العمل ، فهى لا تتجاوز ٢٧٪ ، وهى نسبة منخفضة مقارنة بنظيراتها فى الدول النامية والصناعية (٤١٪ ، ٤٤٪) وكذلك للمتوسط العالمى ٤٠,٦٪ . وهذا يعنى حرمان المجتمع من جهود نصف السكان .

**٥ : ٢ : ٤ : ٣** كما يوضح الجدول رقم (٣) **الوضعية التنموية للمرأة** فى الأقطار العربية وتتباين إسهامات المرأة فى قوة العمل وفقاً للدول . وأهم ما نلاحظه فى هذا الجدول هو اختلال مؤشر تكافؤ النوع فى الأمية وقوة العمل لصالح الذكور ، فى الوقت الذى نجد فيه مساواة تقريبية فى الأجور بين الجنسين وهى فضيلة غير موجودة فى العديد من دول العالم .

على أنه من المهم التأكيد على أن مشاركة المرأة العربية فى قوة العمل تمركزها فى قطاعات الخدمات ، خاصة التعليم والصحة . والواقع أن هناك عوامل تعوق مساهمة المرأة فى العمل ، لعل فى مقدمتها ارتفاع نسب الأمية بينهن وتعويق القيم الاجتماعية التقليدية لحركة المرأة الاجتماعية على نحو يظهر بوضوح فى دول بعينها (خاصة الخليجية منها) ، وفى نفس الوقت نجد أن سوق العمل نفسه واتجاهاته تسعى لاستغلال تلك العملية فى انتقاء مهنى معينة يتم إلحاق المرأة المتعلمة للاشتغال بها . وكذلك أن المستوى التعليمى ، وبالتالى الفنى للعمالة منخفض ، ويتضح هذا من غلبة نسبة العمالة غير الماهرة ، وهو راجع لانخفاض متوسط ما يحصل عليه العامل العربى من سنوات تعليمية ، لا تتجاوز خمس سنوات ونصف السنة ، وحوالى (٤٪) فقط من قوة العمل من خريجى الجامعات فى الوقت الذى نجد فيه أن العامل المتوسط فى الأقطار الصناعية قد تلقى حوالى (١٠,٥) سنة تعليمية ، بالإضافة إلى أن ٢٠٪ من القوى العاملة قد حصلوا على تعليمهم جامعى أو أعلى (Zahlan, 1988, 34-35) ، ويترتب على ذلك – من بين ما يترتب – انخفاض إنتاجية هذه العمالة .

**٥ : ٢ : ٤ : ٤** وواضح أن إنتاجية العامل العربى ، كما سبقت الإشارة منخفضة فى القطاعات الاقتصادية بشكل واضح . ويبدو أن هذه سمة للعمالة العربية ، فإنتاجية العامل فى الدول الأوربية تصل إلى ستة أمثال إنتاجية العامل العربى ، أو بصورة أكثر تحديداً نجد أن إنتاجية الدول العربية فى مجال الصناعة لا تتجاوز مثيلتها فى العالم المتقدم ، ولا تتجاوز واحد إلى عشرين من مثيلتها فى قطاع الزراعة ، كما تتدهور الإنتاجية العلمية للعلماء العرب فى الجامعات العربية بالقياس للإنتاجية العلمية العالمية (انظر: العنانى، ١٩٩٠، ١٨ – ٢١ ، زاهر ، ١٩٩٠) .

**٥:٢:٥ البطالة :** وهى الوجه الآخر للتشغيل ، فهى تعنى نقص التشغيل ، وهى مشكلة تعنى هدرا ضخما فى الطاقات البشرية والإمكانات المادية العربية . ويقدر التقرير الاقتصادى العربى معدل البطالة فى الدول العربية بنحو ٢٠٪ من إجمالى القوى العربية العاملة ، أى ما يعادل ١٩ مليون فردا .

ويلاحظ أن معدلات البطالة بين الإناث تصل إلى ضعف المعدلات بين الذكور فى عدد من الدول العربية . كما أن البطالة تتزايد بشكل مضطرد بين الشباب المؤهلين الداخلين الجدد لسوق العمل .

ويوضح الجدول رقم (٤) تطور **حجم البطالة بين الشباب البالغين** خلال فترة التسعينات ، حيث نتبين ارتفاع ملحوظ فى نسب البطالة فى هذه الفترة العمرية وهؤلاء يمثلون غالبا المستويات التعليمية المتوسطة . ومن الملفت كذلك أن مشكلة البطالة بدأت تطال المجتمعات العربية (الخليجية) بحكم عوامل بنائية كثيرة وخاصة

جدول رقم (١)

تصنيف الدول العربية طبقاً لفئات التوزيع النسبى لقوة العمل من إجمالى السكان

| البيان | التوزيع النسبى لفئات قوة العمل من إجمالى السكان | | | | | الإجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | أقل من ٢٠ ٪ من إجمالى عدد السكان | ٢٠ ٪ وأقل من ٣٠ ٪ من إجمالي عدد السكان | ٣٠ ٪ وأقل من ٤٠ ٪ من إجمالي عدد السكان | ٤٠ ٪ وأقل من ٥٠ ٪ من إجمالي عدد السكان | ٥٠ ٪ فأكبر من إجمالى عدد السكان | |
| ١ | الجزائر ١٨,٣١ ٪ | الأردن ٢٥,٠٣ ٪ | السعودية ٣١,٣٣ ٪ | الإمارات ٤٢,١٦ ٪ | قطر ٥٤,٥٤ | |
| ٢ | فلسطين ١٨,٤٥ ٪ | تونس ٢٩,٨٥ ٪ | عُمان ٣٤,٨٥ ٪ | البحرين ٤١,٧٤ ٪ | | |
| ٣ | | السودان ٢٦,٥٣ ٪ | الكويت ٣٨,٨٧ ٪ | القُمر ٤١,٧٨ ٪ | | |
| ٤ | | سوريا ٢٩,٢٨ ٪ | مصر ٣٠,٠٨ ٪ | ليبيا ٤٦,٥٤ ٪ | | |
| ٥ | | العراق ٢٤,٢٢ ٪ | المغرب ٣٨,٧٨ ٪ | | | |
| ٦ | | اليمن ٢٣,٠٨ ٪ | | | | |
| إجمالى عدد الدول | ٢ | ٦ | ٥ | ٤ | ١ | ١٨ |
| ٪ | ١١ | ٣٣ | ٢٨ | ٢٢ | ٦ | ١٠٠ |

**المصدر** : مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب : التقرير الاجتماعى العربى : الإصدار (١) ، ص (٢٠) .

## جدول رقم (٢)

## توزيع بنية قوة العمل العربية فى الدول العربية مقارنة لعدد من دول العالم

| الدولة | أعمار السكان (١٥ – ٦٤ عاما) بالملايين | | قوة العمل: الإجمالي بالملايين | | | قوة العمل: معدل النمو السنوى المتوسط | | قوة العمل: النسبة المئوية للإناث فى سوق العمل | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٨٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠١٠ | ١٩٨٠–٢٠٠٠ | ٢٠٠٠–٢٠١٠ | ١٩٨٠ | ٢٠٠٠ |
| الجزائر | ٩,٣ | ١٨,٦ | ٤,٨ | ١٠,٢ | ١٤,٦ | ٣,٧ | ٣,٥ | ٢١,٤ | ٢٧,٦ |
| مصر | ٢٣,١ | ٣٨,٧ | ١٤,٣ | ٢٤,٤ | ٣٢,٢ | ٢,٧ | ٢,٨ | ٢٦,٥ | ٣٠,٤ |
| فنلندا | ٣,٢ | ٣,٥ | ٢,٤ | ٢,٦ | ٢,٥ | ٠,٤ | ٠,٥ | ٤٦,٥ | ٤٨,١ |
| العراق | ٦,٧ | ١٢,٩ | ٣,٥ | ٦,٥ | ٨,٦ | ٣,٠ | ٢,٨ | ١٧,٣ | ١٩,٧ |
| إسرائيل | ٢,٣ | ٣,٩ | ١,٥ | ٢,٧ | ٣,٥ | ٣,١ | ٢,٥ | ٣٣,٧ | ٤١,٢ |
| الأردن | ١,٠ | ٢,٨ | ٠,٥ | ١,٥ | ٢,٠ | ٥,٢ | ٣,٤ | ١٤,٧ | ٢٤,٦ |
| الكويت | ٠,٨ | ١,٣ | ٠,٥ | ٠,٨ | ١,٢ | ٢,٤ | ٤,٠ | ١٣,١ | ٣١,٣ |
| لبنان | ١,٦ | ٢,٧ | ٠,٨ | ١,٥ | ٢,٠ | ٢,٩ | ٢,٦ | ٢٢,٦ | ٢٩,٦ |
| ليبيا | ١,٦ | ٣,٣ | ٠,٩ | ١,٥ | ١,٩ | ٢,٤ | ٢,٤ | ١٨,٦ | ٢٣,١ |
| موريتانيا | ٠,٨ | ١,٤ | ٠,٧ | ١,٢ | ١,٦ | ٢,٥ | ٢,٧ | ٤٥,٠ | ٤٣,٦ |
| المغرب | ١٠,٢ | ١٧,٦ | ٧,٠ | ١١,٥ | ١٤,٧ | ٢,٥ | ٢,٥ | ٣٣,٥ | ٣٤,٧ |
| عمان | ٠,٦ | ١,٣ | ٠,٣ | ٠,٦ | ٠,٨ | ٣,٣ | ٢,٧ | ٦,٢ | ١٧,١ |
| السعودية | ٥,٠ | ١١,٢ | ٢,٨ | ٦,٨ | ٩,٦ | ٤,٥ | ٣,٤ | ٧,٦ | ١٦,١ |
| أسبانيا | ٢٣,٥ | ٢٧,٠ | ١٤,٠ | ١٧,٤ | ١٧,٦ | ١,١ | ٠,١ | ٢٨,٣ | ٣٧,٢ |
| السودان | ١٠,٢ | ١٧,٦ | ٧,١ | ١٢,٤ | ١٦,٢ | ٢,٨ | ٢,٦ | ٢٦,٩ | ٢٩,٥ |
| سوريا | ٤,٢ | ٩,١ | ٢,٥ | ٥,٢ | ٧,٥ | ٣,٧ | ٣,٨ | ٢٣,٥ | ٢٧,٠ |
| تونس | ٣,٥ | ٦,٢ | ٢,٢ | ٣,٨ | ٤,٨ | ٢,٧ | ٢,٤ | ٢٨,٩ | ٣١,٧ |
| الإمارات | ٠,٧ | ٢,١ | ٠,٦ | ١,٤ | ١,٧ | ٤,٧ | ١,٩ | ٥,١ | ١٤,٨ |
| الولايات المتحدة | ١٥٠,٦ | ١٨٥,٨ | ١١٠,١ | ١٤٤,٧ | ١٥٨,٠ | ١,٤ | ٠,٩ | ٤١,٠ | ٤٦,٠ |
| اليمن | ٤,٠ | ٨,٣ | ٢,٥ | ٥,٥ | ٧,٧ | ٤,٠ | ٣,٣ | ٣٢,٥ | ٢٨,١ |
| الشرق الأوسط | ٩١,٦ | ١٧١,٢ | ٥٤,١ | ٩٩,٠ | ١٣٤,٥ | ٣,٠ | ٣,١ | ٢٣,٨ | ٢٧,٧ |
| العالم | S ٢,٦٠٠,٩ | S ٣,٨٠٦,٤ | S ٢,٠٣٦,١ | S ٢,٩٤٣,٢ | S ٣,٣٨٠,٢ | w ١,٨ | w ١,٤ | w ٣٩,١ | w ٤٠,٦ |

Source: The World Bank: World Development Indicators, 2002p. pp 52 - 54.

## المرأة فى التنمية

| الدولـــة | إجمالى النساء كنسبة مئوية | العمر المتوقع عند الميلاد | | النساء الحوامل يتلقون رعاية قبل الولادة | مؤشر تكافؤ النوع فى الأمية | | مؤشر تكافؤ النوع فى قوة العمل | تكاليف مستوى التكافؤ النسبة المئوية للأجور المدفوعة | المرأة فى وظائف اتخاذ القرار المستوى الوزارى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠ | الذكور عام ٢٠٠٠ | الإناث عام ٢٠٠٠ | ١٩٩٦ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٨ | ١٩٩٤ | ١٩٩٨ |
| العراق | ٥١,٠ | ٧٠ | ٧٧ | ٠٠ | ١,٠ | ٠,٤ | ٠,٥ | ١٠٠ | ٠ | ٨ |
| إسرائيل | ٥٠,٢ | ٧٦ | ٨٢ | ٠٠ | ٠٠ | ٠,٧ | ٠,٨ | ٠ | ١٣ | ١٤ |
| الأردن | | ٦٢ | ٧٤ | ٠٠ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠ | ١٠٠ | ٣ | ٣ |
| الكويت | ٤٠٠٥,٣ | ٣٩ | ٣٩ | ٩٢ | ١,١ | ٠,٩ | ٠,٨ | ٢٥ | ٦ | ١٤ |
| لبنان | ٥١,٠ | ٧٦ | ٨٢ | ٠٠ | ٠٠ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٥٥ | ١٤ | ٠٠ |
| ليبيا | ٥٠,٥ | ٤٥ | ٤٦ | ٦٦ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٦٧ | ٦ | ٠٠ |
| موريتانيا | ٥٠,٤ | ٤٥ | ٤٦ | ٦٦ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٦٧ | ٦ | ٠٠ |
| المغرب | ٥٠,٤ | ٧٥ | ٧٨ | ١٠٠ | ١,٠ | ٠,٦ | ٠,٧ | ١٠٠ | ٠ | ٥ |
| عمان | ٤٩,٩ | ٧٥ | ٨٣ | ٠٠ | ٠٠ | ٠,٨ | ٠,٨ | ١٠٠ | ٧ | ١٢ |
| السعودية | ٥١,٣ | ٧١ | ٧٤ | ٨٧ | ١,٠ | ٠,١ | ٠,٢ | ٥٠ – ١٠٠ | صفر | صفر |
| السودان | ٤٦,٦ | ٥٥ | ٥٨ | ٥٤ | ٠,٩ | ٠,٤ | ٠,٤ | ١٠٠ | صفر | صفر |
| سوريا | ٤٩,٧ | ٦٧ | ٧٢ | ٣٣ | ٠,٨ | ٠,٣ | ٠,٤ | ١٠٠ | ٧ | ٨ |
| تونس | ٤٩,٣ | ٧٠ | ٧٤ | ٧١ | ٠,٩ | ٠,٤ | ٠,٥ | ٦٧ | ٤ | ٣ |
| الإمارات | ٤٩,٥ | ٧٤ | ٧٧ | ٩٥ | ١,١ | ٠,١ | ٠,٢ | ١٠٠ | صفر | صفر |
| اليمن | ٥٠,٢ | ٥٦ | ٥٧ | ٢٦ | ٠,٦ | ٠,٤ | ٠,٤ | ١٠٠ | صفر | صفر |
| الولايات المتحدة | ٥٠,٧ | ٧٤ | ٨٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠,٨ | ٠,٩ | صفر | ١٤ | ٢٦ |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٤٨,٦ | ٦٦ | ٦٩ | ٥٨ | ٠,٩ | ٠,٣ | ٠,٤ | ٠٠ | ٢ | ٢ |
| العالم كله | ٤٩,٤ | ٦٥ | ٦٩ | ٧٠ | ٠٠ | ٠,٧ | ٠,٧ | ٠٠ | ٦ | ٠٠ |

Source: The World Bank: World Development Indicators, 2002p. pp 31 - 34.

العوامل الاقتصادية وفى مقدمتها العجز فى الموازنات العامة لبعض دول المنطقة ، حيث نجد مثلاً أن عمان تعانى فى حدود (٠,٨) بليون دولار ، والمملكة العربية السعودية فى حدود (٨,٢) بليون دولار ، والكويت وهى حالة خاصة ، من عجز فى حدود (١٨,٥) بليون دولار (السعدون، ١٩٩٢، ١٣) .

**جدول رقم (٤)**

**مؤشرات مختارة للإنفاق على الصحة ، حسب البلد أو الإقليم العربى ، تقديرات عام ١٩٩٧**

| الدولة | الإنفاق على الصحة (٪) | | | | الإنفاق على الصحة للفرد (بسعر الدولار الدولى) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | إجمالى الإنفاق كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى | الإنفاق العام كنسبة من إجمالى الإنفاق على الصحة | الإنفاق الشخصى كنسبة من إجمالى الإنفاق | الإنفاق الإجمالى | الإنفاق العام | الإنفاق الشخصى |
| الأردن | ٥,٢ | ٦٧,٢ | ٣٢,٨ | ١٧٨ | ١١٩ | ٥٨ |
| الإمارات | ٤,٢ | ٣٥,٤ | ٣,٨ | ٨١٦ | ٢٦٢ | ٣٨ |
| البحرين | ٤,٤ | ٥٨,٥ | ٣٧,٧ | ٥٣٩ | ٣١٥ | ٢٠٤ |
| الجزائر | ٣,١ | ٥٠,٨ | ٤٩,٢ | ١٢٢ | ٦٢ | ٦٠ |
| السعودية | ٣,٥ | ٨٠,٢ | ٦,٣ | ٣٣٢ | ٢٩٧ | ٣٥ |
| السودان | ٣,٥ | ٢٠,٩ | ٧٩,١ | ٤٣ | ٩ | ٣٤ |
| الصومال | ١,٥ | ٧١,٤ | ٢٨,٦ | ١١ | ٨ | ٣ |
| العراق | ٤,٢ | ٥٨,٩ | ٤١,١ | ١١٠ | ٦٥ | ٤٥ |
| الكويت | ٣,٣ | ٨٧,٤ | ١٢,٦ | ٦٠٥ | ٥٢٩ | ٧٦ |
| المغرب | ٥,٣ | ٤٠,٧ | ٥٩,٣ | ١٥٩ | ٦٥ | ٩٥ |
| اليمن | ٣,٤ | ٣٧,٩ | ٦٢,١ | ٣٣ | ١٢ | ٢٠ |
| تونس | ٥,٤ | ٤١,٧ | ٥٣,٠ | ٢٣٩ | ١٠٠ | ١٢٧ |
| جزر القمر | ٤,٥ | ٦٨,٢ | ٣١,٨ | ٤٧ | ٣٢ | ١٥ |
| جيبوتى | ٢,٨ | ٧٢,٩ | ٢٧,١ | ٤٨ | ٣٥ | ١٣ |
| سوريا | ٢,٥ | ٣٣,٦ | ٦٦,٤ | ١٠٩ | ١٨٢ | ٧٢ |
| عمان | ٣,٩ | ٥٤,٥ | ٣٥,٩ | ٣٣٤ | – | ١٢٠ |
| فلسطين | – | – | – | – | ٦٣٥ | – |
| قطر | ٦,٥ | ٥٧,٥ | ٤٢,٥ | ١١,٥ | ١٦٧ | ٤٧٠ |
| لبنان | ٣,٤٠٢٠١٢٠١٠ | ٢٩,٦ | ٥٣,٨ | ٥٦٣ | ١٢٠ | ٣٠٣ |
| ليبيا | ٣,٧ | ٥٤,٢ | ٤٥,٨ | ٢٢١ | ٣٢ | ١٠٢ |
| مصر | ٥,٦ | ٢٧,٠ | ٧٣,١ | ١١٨ | ٢٢ | ٨٦ |
| موريتانيا | | ٣٠,٣ | ٦٩,٧ | ٧٣ | | ٥١ |

**المصدر** : منظمة الصحة العالمية ، ٢٠٠٠ ، وضع الصحة فى العالم عام ٢٠٠٠ : النظم الصحية : تحسين الأداء . فى : تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ .

**٥: ٢: ٦ الأوضاع الصحية :**

يوضح الجدول رقم (٥) أن الخدمات الصحية العربية تتجه نحو التحسين باستمرار ، وهذا راجع لارتفاع الإنفاق على قطاع الصحة سواء بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى أو للإنفاق الجارى . قاد إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٦٤ عاما مع وصولها إلى حدود قصوى ، كما فى الدول الصناعية (٧٧ عاما فى الكويت، ٧٥ عاما فى الإمارات) كما أن ١٣ دولة تجاوزت سنة ٧٠ عاما) .

وإن كان معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فى الدول العربية رغم انخفاضه المستمر ، ما زال فى مستوى يعلو فيه من معدل الدول الصناعية بأربع مرات (٧٣ حالة لكل ألف مولود حى) ، وذلك فى عام ١٩٩٨ .

وقد بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مباشرة نحو ٧٦٪ عام ١٩٩٨ ؛ وتتراوح نسبة السكان المزودين بخدمات الصرف الصحى اللائقة بين ٣٥٪ فى الريف إلى ٨٤ فى الحضر (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ص ص ١٧ ، ٣٠ - ٣١) .

**٥: ٢: ٧ القيم العربية لدى الشباب :**

يشير التقرير الاجتماعى العربى إلى أنه ثمة تحولات قد حدثت فى القيم الاجتماعية العربية (خاصة الشباب) وعليه يرى أن محصلة التفاعل فى بنية المنظومة القيمية العربية قد قادت إلى ملمحين فى هذا الصدد (التقرير الاجتماعى العربى ، ٢٠٠١، ص ص ٣٦ - ٣٧) .

**أ) الثبات النسبى :**

ويتجلى ذلك فى تأكد المفهوم الدينى/ الإيمانى لدى قطاعات واسعة فى المجتمع العربى، خاصة بين الشباب ، واتضاح صعوبة الفصل بين المجال الدينى والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الحياة العربية . ونظراً للسرعة التى تمضى بها التغيرات الاقتصادية الاجتماعية العربية ، حدث شىء من الاضطراب فى مفاهيم القيم الدينية لدى البعض خاصة من الشباب وقد انعكس على :

- تكامل البنية الاجتماعية التى اعتراها قدر من التفكك فى بعض الحالات لأسباب متعددة .
- صور التكافل بين أبناء المجتمع ، حيث اتسع نطاق الصور التى تنبع من قناعات دينية - خاصة الزكاة والعشور - كما نشطت اتجاهات لإحياء الوقف ، هذا بالإضافة إلى تكاثر جمعيات العمل الأهلى واتساع نطاق أنشطتها .

**ب) التغيرات العميقة :**

ويمكن أن نرصد أهمها على النحو التالى :

جدول رقم (٥)

البطالة بين الشباب البالغين (١٥ – ٢٤) سنة فى بعض البلدان العربية ، سنوات مختلفة

| البلـــد | معدل البطالة بين الشباب ( ٪ ) | | | معدل البطالة بين الشباب ( ٪ ) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة |
| البحرين | | | | | | |
| ١٩٩٠ | ٥,٧ | ٦,٧ | ٦,٠ | ٦٨,٥ | ٦٨,٢ | ٦٨,٤ |
| ١٩٩٥ | ١١,٩ | ١٣,٥ | ١٢,٦ | ٧٧,٦ | ٧١,١ | ٧٥,٤ |
| ١٩٩٧ | – | – | – | ٦٧,٦ | ٥٨,٩ | ٦٤,٧ |
| الجزائر | | | | | | |
| ١٩٩٠ | ٤٦,٣ | ١٤,٤ | ٣٨,٧ | ٦٥,٠ | ٧٨,٠ | ٦٦,٠ |
| ١٩٩٢ | – | – | – | ٦٤,٨ | ٧٥,٤ | ٦٥,٧ |
| المغرب (حضر) | | | | | | |
| ١٩٩٩ | – | – | ٣٨,٢ | ٤١,٨ | ٣٣,١ | ٣٩,٥ |
| سوريا | | | | | | |
| ١٩٩٨ | – | – | – | ٧٣,٧ | ٧١,٣ | ٧٣,٢ |
| فلسطين | | | | | | |
| ١٩٩٩ | – | – | – | ٤٣,٠ | ٢٣,١ | ٤٢,٤ |
| قطر (١٩٩٧) | | | | | | |
| قطريون | – | – | – | ٤٤,٢ | ٤٥,٤ | ٤٤,٦ |
| غير قطريين | – | – | – | ٥٩,٠ | ٦١,٠ | ٥٩,٦ |
| لبنان (١٩٩٧) | | | | | | |
| ١٥ – ١٩ | ٢٩,٧ | ٢١,٦ | ٢٨,٦ | – | – | – |
| ٢٠ – ٢٤ | ٢٠,١ | ١١,٥ | ١٧,٨ | – | – | – |
| مصر | | | | | | |
| ١٩٩٠ | ١٧,١ | ٤٣,٤ | ٢٦,٤ | ٥٧,٩ | ٦٦,٣ | ٦٢,٥ |
| ١٩٩٥ | ٢٤,٥ | ٥٩,٠ | ٣٤,٤ | ٦٦,٤ | ٧٠,٥ | ٦٨,٤ |
| ١٩٩٨ | – | – | – | ٦٣,١ | ٥٩,٩ | ٦١,٥ |

**المصدر** : (مصادر جدول معدلات البطالة حسب البلد والسنة (جدول ٢٤) : ما عدا بيانات مصر والبحرين (١٩٩٠ ، ١٩٩٥) ، والجزائر:

ILO, 1999 Key Indicators Geneva. p249. Of the Labour Market

فى : تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ .

- تضاؤل وزن القيم الجماعية لصالح قيم تركز على الدوافع والمصالح الفردية للشخص الواحد أو لأسرته الصغيرة .
- تزايد اللجوء إلى العقلانية الاقتصادية الفردية كمرشد للسلوك ، مقابل المشاعر التقليدية .

- ضعف قيمة الطاعة ، العائلية والاجتماعية والسياسية ، ونقص الميل للاستكانة للأمر الواقع .
- تراجع قيم العدالة فى نفس الوقت الذى ارتفعت فيه .. قيم التراحم والتواد.

**٥:٢:٨ الوضعية المعرفية والفجوة الرقمية :**

**٥ : ٢ : ٨ : ١** يكاد ينعقد الإجماع بين كافة المعنيين بشؤون التنمية ، على أن العلم قد أصبح مؤسسة مجتمعية بعد ما كان مجرد فلسفة طبيعية ، وأنه متى صار ثقافة فإنه يعنى قيام التنمية ، أو على حد تعبير «رونى ماهو» «أن التنمية هى العلم عندما يصبح ثقافة» ، أى أن العلم يصبح بهذا الشكل بمثابة الفهم الشامل لقضايا المجتمع والتنمية ومسائلها الملحة ، وبدهى أنه لسلامة الرؤية التنموية للتعليم أن ننظر فى وضعية نظم البحث والتطوير فى المنطقة العربية .

**٥ : ٢ : ٨ : ٢** فالملفت أن هناك انصراف عن الاهتمام الجدى بشؤون العلم ووسائل تطويره ويتجلى هذا الانصراف فى عدة مؤشرات أساسية أولاها ؛ **نسبة ماتخصصه مجتمعاتنا العربية من ناتجها المحلى الإجمالى للإنفاق على العلم** ، فطبقاً لإصدار ١٩٩٨ من تقرير «العلم فى العالم» الذى تصدره منظمة اليونسكو ، يعد تمويل البحث فى العالم العربى من أكثر المستويات انخفاضا فى العالم ، فقد بلغ الإنفاق العلمى نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى ٠,١٤ ٪ فقط فى العالم العربى عام ١٩٩٦ ، مقابل ٢,٥٣ ٪ عام ١٩٩٤ لإسرائيل ، ٢,٩ لليابان ، ١,٦٢ لكوبا» (تقرير التنمية الإنسانية العربى ، ص ٦١) .

ومن المفارقات أن نصيب الفرد العربى من جملة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير ، فقد بلغ (٢٣) دولاراً عام ١٩٨٠ مقابل (٤٧) دولار كمتوسط للعالم ، و(١٧١) دولار فى الدول المتقدمة ، و (٤) دولارات فى الدول النامية . ثم أصبح الوضع عام ١٩٩٠ نحو (١٤) دولار فى الوطن العربى مقابل (٨٦) دولارا كمتوسط للعالم ، و (٣٥٤) دولار فى الدول المتقدمة ، و (٥) دولارات فى الدول النامية» (فى: زاهر: ١٩٩٧ ، ص ٧٤) .

وإذا ما انتقلنا لمؤشر آخر وهو **عدد العاملين فى مجال العلم المتقدمة** ، وجدنا أن الدول العربية تمتلك كوادر علمية كافية فى مجالات العلم التقليدية ، فى حين أن نسبة من يعمل منهم فى أطراف العلم المتقدمة ضئيلة للغاية ففى الوقت الذى نجد فيه (٢٦٠٠) عالم وباحث لكل مليون نسمة فى الدول المتقدمة ينخفض العدد فى البلاد العربية إلى حدود دنيا . وإذا عقدنا المقارنة بين الدول العربية والأوربية كانت نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية ١,٤ ٪ للعرب مقابل ٣٦,٦ ٪ للأوربيين» (فى زاهر، ١٩٨٨) .

أما **المؤشر الثالث** ، وهو **الإنتاج العلمى ، كما وكيفا** ، فهو أيضاً فى غير صالحنا فتقديرات اليونسكو ومؤسسات علمية أخرى تؤكد على أن متوسط إنتاج رجل العلم العربى ، من حيث نشر الإنتاج العربى ، أقل من عشر متوسط نظيره فى البلدان المتقدمة ، وأقل من (٠,١ ٪) من إنتاج الباحث فى إسرائيل ، مما ينبئ بآثار خطيرة على التنمية فى وطننا العربى .. كما ينخفض نصيب البلاد العربية من إجمالى الكتب الصادرة فى العالم إلى ١ ٪ ، وكذلك تتضاءل براءات الاختراع التى تمنح فى البلاد العربية مقارنة بما هو عليه الحال فى بعض الدول الأجنبية (بدران، ١٩٨٥، ١٣٦ -- ١٤٣ ، انظر كذلك دراسات زاهر ١٩٨٨، ١٩٩٥) .

ولعل الجدولين أرقام ٦ ، ٧ تعطى صورة أكثر وضوحاً عن الإنتاجية العلمية العادية ، وتلك ذات المستوى العالى الجودة لبعض الدول العربية ذات المكانة المتقدمة نسبياً .

جدول رقم (٦)

مؤشرات مختارة للإنفاق على الصحة ، حسب البلد أو الإقليم العربى ، تقديرات عام ١٩٩٧

| البلـــد | علماء البحث | عدد المقالات التى يزيد الاقتباس منها عن ٤٠ مرة | عدد الأوراق البحثية بمعدل اقتباس مرتفع (لكل مليون نسمة) |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ٤٦٦٢١١ | ١٠٤٨١ | ٤٢,٩٩ |
| سويسرا | ١٧٠٢٨ | ٥٢٣ | ٧٩,٩ |
| استراليا | ٢٤٩٦٣ | ٢٨٠ | ١٧,٢٣ |
| إسرائيل | ١١٦١٧ | ١٦٩ | ٣٨,٦٣٢ |
| جمهورية كوريا | ٢٢٥٥ | ٥ | ٠,١٢ |
| الهند | ٢٩٥٠٩ | ٣١ | ٠,٠٤ |
| الصين | ١٥٥٥٨ | ٣١ | ٠,٠٣ |
| مصر | ٣٧٨٢ | ١ | ٠,٠٢ |
| المملكة العربية السعودية | ١٩١٥ | ١ | ٠,٠٧ |
| الجزائر | ٣٦٢ | ١ | ٠,٠١ |
| الكويت | ٨٨٤ | ١ | ٠,٥٣ |

فى : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ص ٦٢ .

جدول رقم (٤)

مؤشرات مختارة للإنفاق على الصحة ، حسب البلد أو الإقليم العربى ، تقديرات عام ١٩٩٧

| البلـــد | الناتج العربى فى مجال العلم والتكنولوجيا الأوراق المنشورة فى المجلات الدولية | |
|---|---|---|
| | ١٩٧٠ – ١٩٧٥ | ١٩٩٠ – ١٩٩٥ |
| الأردن | ٦١ | ١٤٧٢ |
| الإمارات | ١ | ٥٧٩ |
| البحرين | – | ٤٥٣ |
| الجزائر | ٣٣٨ | ١٤٣١ |
| السعودية | ١٢٦ | ٨٣٠٦ |
| السودان | ٤٢٦ | ٦٩٠ |
| الصومال | ١ | ٧٩ |
| العراق | ٣٨٠ | ٩٣١ |
| الكويت | ١٤٨ | ١٩٣٦ |
| المغرب | ٩٦ | ٢٤١٨ |
| اليمن | ٤ | ١٥٥ |
| تونس | ١٤٥ | ١٨٣٢ |
| جزر القمر | – | – |
| جيبوتى | – | – |
| سوريا | ٣٨ | ٤٧١ |
| عمان | ١ | ٤٦٦ |
| فلسطين | – | ٥١ |
| قطر | – | ٣٧٧ |
| لبنان | ٧٤٣ | ٥٠٠ |
| ليبيا | ٩٦ | ٣٤٨ |
| مصر | ٣٢٦١ | ١٢٠٧٢ |
| موريتانيا | – | ٢٧ |
| البلدان العربية | ٥٨٦٥ | ٣٤٥٩٤ |

فى : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ .

**٥ : ٢ : ٨ : ٣** أما إذا انتقلنا إلى البعد الخاص **بتقانات المعلومات والاتصالات** وهى إحدى منتجات البحث والتطوير وعامل أساسى فى اقتصاد المعرفة ، لوجدنا عدد من المؤشرات الكمية التى يمكن أن تدلل على الفروق بين ما يمتلك المعلومة ومن يفتقدها وهو ما يطلق عليه بالفجوة الرقمية . والجدول رقم (٨) يوضح ذلك فى البلاد العربية مقارنة بمؤشر التنمية البشرية .

**جدول رقم (٨)**

**مقياس التنمية البشرية ومؤشرات الفجوة الرقمية ، حسب البلد أو الإقليم العربى ومناطق مختارة**

| البلـــد | مؤشر التنمية البشرية | عدد الهواتف الثابتة (لكل ١٠٠٠ نسمة) | عدد الحواسيب الشخصية (لكل ١٠٠٠ نسمة) | عدد مواقع الإنترنت (لكل ١٠٠٠ نسمة) | إجمالى عدد مستخدمى الإنترنت (بالألف) |
|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | |
| الأردن | ٠,٧١ | ٨٧ | ١٤ | ١ | ١٤ |
| الإمارات | ٠,٨٠ | ٣٣٢ | ١٠٢ | ٩٢ | ١٦٧ |
| البحرين | ٠,٨٢ | ٢٤٩ | ١٤٠ | ١٧ | ٦٢ |
| الجزائر | ٠,٦٩ | ٥٢ | ٦ | ٠ | ٠ |
| السعودية | ٠,٧٤ | ١٢٩ | ٥٧ | ٢ | ١٤ |
| السودان | ٠,٤٧ | ٩ | ٣ | ٠ | ٠ |
| الصومال | – | – | – | – | – |
| العراق | ٠,٥٨ | ٣٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| الكويت | ٠,٨٣ | ٢٤٠ | ١٢١ | ٢٣ | ٥٣ |
| المغرب | ٠,٥٨ | ٥٣ | ١١ | ٠ | ٢ |
| اليمن | ٠,٤٥ | ١٧ | ٢ | ٠ | ١ |
| تونس | ٠,٧١ | ٩٠ | ١٥ | ٠ | ١٢ |
| جزر القمر | – | – | – | – | – |
| جيبوتى | ٠,٤٥ | ١٤ | ١٠ | ٠ | ٠ |
| سوريا | ٠,٦٢ | ٩٩ | ١٤ | ٠ | ١ |
| عمان | ٠,٧٢ | ٩٠ | ٢٦ | ٣ | ٢٠ |
| فلسطين | – | – | – | – | – |
| قطر | ٠,٨١ | ٢٦٣ | ١٣٦ | ١ | ٧٦ |
| لبنان | ٠,٧٣ | ٢٠١ | ٤٦ | ١٢ | ٧٠ |
| ليبيا | ٠,٧٥ | ١٠١ | ٠ | ٠ | ١ |
| مصر | ٠,٦٣ | ٧٥ | ١٢ | ١ | ٧ |
| موريتانيا | ٠,٤٥ | ٦ | ٢٧ | ٠ | ٠ |
| البلدان العربية | ٠,٦٤ | ٨٨ | ١٩ | ٢ | ١٥٢٥ |
| جنوب آسيا | ٠,٥٦ | ٢٣ | ٣ | ٢ | ٣٠٣٤ |
| أفريقيا جنوب الصحراء | ٠,٤٦ | ١٤ | ٨ | ٣ | ٢٣٥٧ |
| جنوب شرق آسيا والمحيط الهادى | ٠,٦٩ | ٨٢ | ١٧ | ٤ | ٢٣٥٩٣ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبى | ٠,٧٦ | ١٣٠ | ٣٨ | ٣٠ | ١٠١٨٤ |

**المصدر** : مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب : التقرير الاجتماعى العربى : الإصدار (١) ، ص (٢٠) .

على أننا مهما بالغنا فى أهمية كل من العلم والتكنولوجيا فى إحداث الطفرة التنموية المطلوبة أو التغيير الاجتماعى المرتقب ، فإننا لا نستطيع بأى حال من الأحوال أن نتجاهل الدور الفعال الذى تقوم به «**القيم الثقافية**» للمجتمع فى تفعيل أو تعويق دور العلم والتكنولوجيا ، فهذه القيم ، كما يرى «المهدى المنجرة» ، بمثابة «جينات وراثية» تجعل التغيير يسيراً من خلال تمكين الأفراد من استيعاب العلم والتكنولوجيا واجتناب الجور الحاصل فى تقسيم العمل . ذلك الجور الذى يمكن أن يتولد عنه نظام من الطبقات مع «تكنوقراطيين» يعرفون «لماذا» ويجهلون «كيف» و«ماذا» . وجموع من «الأميين العلميين» عاجزة عن المشاركة ديمقراطيا فى نسق القرارات الحاكمة فى تطوير وتمويل العلم والتكنولوجيا ، وهو الشىء الحاصل بالفعل» . (المهدى المنجرة، ١٩٩٢، ٣٣٤ – ٣٣٥) .

**٥ : ٣ التعليم والتكوين البشرى**

تأكدت فى العقوب القليلة الماضية ، أكثر من أى فترة تاريخية أخرى ، الأهمية القصوى للتعليم فى تحقيق أهداف التنمية ودفع النظام الثقافى فى المجتمع . وأصبح تعزيز جهود التعليم وتوظيفه توظيفا فاعلاً على نحو يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق رأس مالهم وقدراتهم المعرفية والثقافية والاجتماعية ، هو المحدد الأساسى لمدى نجاح، ليس فقط التنمية البشرية المستدامة والسياسات الاجتماعية المرتبطة بها ، بل أيضاً «للأمن الوطنى» لأى مجتمع .

وتكشف لنا المراجعات المستمرة لمجمل حركة التعليم العربى عن إنجازات ملموسة خلال العقود الأربعة الماضية ، انعكست فى عدد من المؤشرات الإجمالية إلا أنها فى مجملها ما زالت متواضعة إذا ما قورنت بالإنجازات المماثلة فى باقى بلدان العالم وأقاليمه الرئيسية ولعل تحليل موجز لكل مؤشر يمكن أن يوضح ذلك:

**١:٣:٥ الإنفاق على التعليم**

**٥ : ٣ : ١ : ١** مثلت فترة العقدين السادس والسابع من القرن الماضى فترة ازدهار كاملة للتعليم العربى ، حيث ارتفعت معدلات الإنفاق عليه لحدود قصوى ، فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ إذ بلغ الإنفاق الحكومى على التعليم فى عام ١٩٨٤ حوالى ٢٢,١٤٧ بليون دولار أمريكى بما يمثل ٥,٥ ٪ من الناتج القومى الإجمالى للمنطقة العربية فى العام نفسه . على أنه بدأ من العام ١٩٨٥ وبعد تفاقم آثار الأزمة البترولية بدأ الإنفاق يقل نسبياً على التعليم ، فنجد أن هذا الإنفاق بلغ ١٨ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٥ ، وارتفع خلال عشرة السنوات التالية (١٩٩٥) إلى ٢٨ بليون دولار أمريكى وهو معدل ضعيف للغاية . مقارنة بما يحدث فى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . وقد ترتب على ذلك حدوث تدهور فى نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم لكل فرد فى البلدان العربية من ٢٠ ٪ مما كانت تنفقه البلدان

الصناعية فى عام ١٩٨٠ إلى ١٠ ٪ من إنفاق البلدان الصناعية فى منتصف التسعينات (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، ٥٠) .

**٥ : ٣ : ١ : ٢** وقد استمر هذا الانخفاض والتباطؤ بعد ذلك بحكم عوامل اقتصادية ، كما تراجع بالتالى معدل الإنفاق على التعليم الابتدائى كنسبة من الناتج على الرغم من الاحتياجات المتنامية للإنفاق على خدمات التعليم فى غالبية الدول العربية ، ويقدر التقرير الاقتصادى العربى الموحد نسبة الإنفاق على التعليم عام ١٩٩٧ بـ ٨,٥ ٪ فى السعودية، و ٧,٧ ٪ فى تونس و ٧,٠ ٪ فى اليمن ، و ٧,٩ ٪ فى سوريا ، و ٦,٨ ٪ فى الأردن، وتتراوح فى باقى الدول بين ٠,٩ ٪ فى السودان، ٥,١ فى الجزائر وموريتانيا (التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٠١، ٢٦) .

ويمثل عقدى الثمانينات والتسعينات بشكل عام تذبذبا واضحا فى معدلات الإنفاق على التعليم لغالبية الدول العربية، والجدول التالى رقم (٩) يوضح ذلك :

جدول رقم (٩)

تقديرات إنفاق القطاع العام على التعليم ، ١٩٨٠ - ١٩٩٧

| | بيلايين الدولارات الأمريكية | | | | | النسبة المئوية إلى الناتج القومي الإجمالي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ |
| المجموع العالمي | ٥٦٧,٦ | ٦٠٦,٧ | ١٠٠٤,٦ | ١٣٤٢,٦ | ١٣٨٦,٨ | ٤,٩ | ٤,٨ | ٤,٧ | ٤,٧ | ٤,٨ |
| المناطق الأكثر تقدمها ومنها: | ٤٠٧,٨ | ٤٤٤,٤ | ٨١٦,٥ | ١١٠١,٩ | ١٠٩٨,٤ | ٥,١ | ٤,٩ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٥,١ |
| أمريكا الشمالية | ١٥٥,١ | ٢٢١,٦ | ٣٣٠,٢ | ٤٠٦,٨ | ٤٥٢,٨ | ٥,٢ | ٥,٠ | ٥,٤ | ٥,٣ | ٥,٤ |
| آسيا/ أوقيانيا | ٦٣,٣ | ٦٧٥ | ١٣٣,٣ | ٢٢٥,٤ | ١٩٣,٥ | ٥,٠ | ٤,٣ | ٤,٠ | ٤,٠ | ٤,٠ |
| أوروبا | ١٨٩,٥ | ١٥٥,٤ | ٣٥٢,٩ | ٤٦٩,٧ | ٤٥٢,٢ | ٥,٢ | ٥,٢ | ٥,١ | ٥,٣ | ٥,٣ |
| بلدان المرحلة الإنتقالية | ٦١,٣ | ٦٢,٣ | ٤٩,٦ | ٣٦,٥ | ٤٥,٥ | ٦,٤ | ٦,٣ | ٤,٣ | ٤٠٦ | ٤,٨ |
| المناطق الأقل نموا ومنها : | ٩٨,٥ | ٩٩,٩ | ١٣٨,٥ | ٢٠٤,٣ | ٢٤٢,٩ | ٣,٨ | ٣,٩ | ٣,٨ | ٣,٨ | ٣,٩ |
| أفريقيا جنوبي الصحراء | ١٦,٢ | ١١,٧ | ١٥,٢ | ١٩,٠ | ٢٢,٧ | ٥,٠ | ٤,٥ | ٤,٦ | ٥,١ | ٥,١ |
| الدول العربية | ١٨,٢ | ٢٣,٨ | ٢٤,٥ | ٢٨,١ | ٣٤,٣ | ٤,١ | ٥,٨ | ٤,٩ | ٥,٠ | ٥,٤ |
| أمريكا اللاتينية/ الكاريبي | ٣٣,٧ | ٢٧,٩ | ٤٤,٥ | ٧٦,٥ | ٩٢,٦ | ٣,٩ | ٤,٠ | ٠٤ | ٤,٥ | ٤,٦ |
| شرق آسيا/ أوقيانيا ومنها: | ١٦,٢ | ٢٠,١ | ٣١,٨ | ٥٨,٦ | ٦٧,٣ | ٢,٨ | ٣,١ | ٣,٠ | ٢,٩ | ٢,٩ |
| الصين | ٧,٦ | ٧٠٧ | ٩,١ | ١٥,٦ | ٢٠,٧ | ٢,٥ | ٢,٥ | ٢,٣ | ٢,٣ | ٢,٣ |
| جنوب آسيا ومنها : | ١٣,٠ | ١٥,٤ | ١٨,٦ | ١٧,٧ | ٢١,١ | ٤,١ | ٣,٤ | ٣,٧ | ٣,٢ | ٣,٣ |
| الهند | ٥,٢ | ٧,٤ | ١١,٩ | ١١,٣ | ١٢,٩ | ٣,٠ | ٣,٥ | ٣,٩ | ٣,٣ | ٣,٣ |
| أقل بلدان نموا | ٣,٨ | ٣,٥ | ٤,٦ | ٥,٣ | ٦,٤ | ٢,٨ | ٢,٧ | ٢,٣ | ٢,١ | ٢,٠ |

**المصدر** : اليونسكو : تقرير عن التربية في العالم لعام ٢٠٠٠ ، ص ١١٨ .

وتدلنا قراءة الجدول السابق ، على أن الإنفاق الحكومي على التعليم العربي قد ارتفع ما بين عام ١٩٨٠، ١٩٨٥ من ٤,١ ٪ إلى ٥,٨ ٪ ثم انخفض عام ١٩٩٠ إلى ٤,٩ ٪ حيث ارتفع عن المعدل العالمي (٤,٧ ٪) ثم زاد زيادة ضعيفة خلال العام ١٩٩٥ إلى ٥ ٪ متفوقا على المتوسط العالمي بـ ٠,٣ ٪ ثم عاد وارتفع عام ١٩٩٧ إلى ٥,٤ ٪ ليتفوق على المتوسط العالمي (٤,٨ ٪) وليصبح أعلى معدل في العالم متساويا مع معدل الإنفاق في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ، على أننا لابد أن نشير إلى أنه مع أهمية حجم الإنفاق إلا أن توزيعاته وكفاءة استخدامه تصبح هي الأساس .

**٥ : ٣ : ٢ : ١ القيد في مراحل التعليم :** توضح البيانات الكمية حدوث تطور كمي مطرد في معدلات الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة في البلدان العربية ؛ فقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بمستويات التعليم الثلاث من ٣١ مليون طالب في عام ١٩٨٠ إلى ما يقارب ٥٦ مليونا في عام ١٩٩٥ . وفيما يلي تفاصيل حالة القيد في المراحل التعليمية المختلفة :

**٥ : ٣ : ٢ : ٢** بالنسبة **للتعليم الابتدائي** قدر معدل القيد الصافى فى عام ١٩٩٠ بنحو ٨٥,٨ ٪ ، وقد ارتفعت أعداد المسجلين فى التعليم الابتدائى منتقلة من حوالى ٣٠ مليون ونصف المليون عام ١٩٩٠ (أى بنسبة ٨٤,٤ ٪) إلى ٣٦ مليون ونصف المليون عام ١٩٩٧ ، أى بنسبة إجمالية تفوق ٨٤ ٪ وبالمقارنة نجد أن باقى الأقاليم الرئيسية فى العالم تسبق المنطقة العربية فى معدلات القيد والاستيعاب بكثير (ففى أمريكا اللاتينية والكاريبى بلغت النسبة ١١٣ ٪) باستثناء دول أفريقيا جنوب الصحراء ٧٦,٨) (انظر الجدول رقم ١٠) . إلا أن هذه الوضعية مقلقة لوجود تفاوتات نوعية وجغرافية واقتصادية ، تعرقل ديمقراطية التعليم وتحقيق التكافؤ فى الفرص التعليمية .

ووفقاً للتقديرات فإنه لتحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٠ ، فإنه سيتعين زيادة عدد المقيدين فى العمر المقرر فى التعليم الابتدائى بنحو ١,٦ مليون تلميذا سنويا بدلا من ١,٢ مليون كما كان عليه الحال خلال العقد الماضى ، مما يتطلب زيادة القدرة الاستيعابية ، خاصة فى الدول الأكبر سكانيا ، ومن ثم زيادة الإنفاق على التعليم ، علما بأن هذا الهدف كان يؤهل تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٠ (التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٠١، ٢٧ - ٢٨) .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن هذا العجز الطلابى فى سن التعليم الابتدائى فى الوطن العربى ، والذى يقدر له أن يستمر خلال عقود قادمة يثير مجموعة من التساؤلات يطرحها أحد الاختصاصيين على النحو التالى : (الدريج، ٢٠٠١، ٦٢) .

> «كيف يمكن «تعميم التعليم ليشمل فى العديد من الأقطار العربية، الفئات التى لم يشملها لحد الآن» ، خاصة الفئات الأقل حظا فى البوادى وفى الأحياء المهمشة ولدى الإناث ؟ كيف يمكن ضمان استمرارهم فى المدرسة وبنجاح ، على الأقل إلى حدود انتهاء المدة الإلزامية من التعليم الأساسى ؟ وما هى الخدمات الموازية أو المكملة والداعمة والتى ينبغى توفيرها للتلاميذ ولذويهم تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ؟ وما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه **بدائل التعليم النظامى** (التعليم غير النظامى والتعليم عن بعد...) لتحقيق هذا المبدأ . وما السبيل إلى جعل هذه البدائل التعليمية أكثر اندماجا فى البيئات المحلية المختلفة وخاصة القروية ، وكيف يمكن تحويلها إلى أداة لاستقرار وإعادة التوازن لتوزيعهم المختل، وإلى أداة للتنمية الشاملة ؟ ما هى النماذج الجديدة التى ينبغى تخطيطها استراتيجيا فى أفق تطوير بنيات التعليم وأنظمته ومحتوياته فى

الوطن العربى . وكيف يمكن الإفادة من مختلف الأساليب التقليدية منها والحديثة وتوظيف التكنولوجيات المتطورة فى أفق تعميم التعليم وتحسين مردوديته والرفع من كفايات المدرسين والإداريين والمشرفين التربويين» .

**ب – أما بالنسبة للتعليم الثانوى :**

**٥ : ٣ : ٢ : ٣** فقد ارتفعت القيد فى هذا التعليم على المستوى العربى من ٨ مليون طالب عام ١٩٨٠ (بنسبة ٣٦٪) إلى ١٨,٧ مليون طالب عام ١٩٩٧ (بنسبة ٥٦٪) من الشباب فى الفئة العمرية المقابلة (١٢ – ١٧ عام) وهى نسبة تنخفض عن المتوسط العالمى ولا يتخلف عنها سوى إفريقيا جنوب الصحراء . والجدول التالى رقم (١٠) يوضح التطور فى هذه المعدلات مقارنا بعدد من الأقاليم الرئيسية فى العالم .

**جدول رقم (١٠)**

**أعداد المسجلين (بالملايين) ونسب التسجيل الإجمالية بالتعليم الثانوى ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٧**

| | المسجلـــون | | | | | | نسب التسجيل الإجمالية ٪ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | | | ١٩٩٧ | | | ١٩٩٠ | | | ١٩٩٧ | | |
| | ذكور وإناث | إناث | إناث ٪ | ذكور وإناث | إناث | إناث ٪ | ذكور وإناث | إناث | إناث ٪ | ذكور وإناث | إناث | إناث ٪ |
| المجموع العالمى | ٣١٥,٠ | ١٣٩,١ | ٤٤ | ٣٩٨,١ | ١٨٠,٩ | ٤٥ | ٥١,٨ | ٥٦,٥ | ٤٦,٩ | ٦٠,١ | ٦٤,٠ | ٥٦,٠ |
| أمريكا الشمالية | ٢١,٦ | ١٠,٦ | ٤٩ | ٢٤,٧ | ١٢,١ | ٤٩ | ٩٣,٩ | ٩٣,٣ | ٩٤,٤ | ٩٨,٢ | ٩٧,٨ | ٩٨,٦ |
| أوروبا | ٣٤,٤ | ١٦,٩ | ٤٩ | ٣٧,٨ | ١٨,٧ | ٤٩ | ٩٤,٨ | ٩٣,٣ | ٩٥,٨ | ١١٣,٢ | ١١١,٦ | ١١٤,٩ |
| أفريقيا جنوبى الصحراء | ١٤,٧٠ | ٦,٣ | ٤٣ | ٢١,٠ | ٩,٣ | ٤٤ | ٢٢,٤ | ٢٥,٥ | ١٩,٢ | ٢٦,٢ | ٢٩,١ | ٢٣,٣ |
| الدول العربية | ١٥,٠ | ٦,٣ | ٤٢ | ١٨,٧ | ٨,٤ | ٤٥ | ٥٢,٢ | ٥٩,١ | ٤٤,٩ | ٥٦,٩ | ٦١,٢ | ٥٢,٣ |
| أمريكا اللاتينية/ الكاريبى | ٢٢,٢ | ١١,٤ | ٥١ | ٢٩,٢ | ١٥,١ | ٥٢ | ٥٠,٩ | ٤٩,٠ | ٥٢,٨ | ٦٢,٢ | ٥٩,٢ | ٦٥,٣ |

مشتق من بيانات بالمصدر التالى : اليونسكو : تقرير عن التربية فى العالم لعام ٢٠٠٠ ، (ص ١١٦) .

**٥ : ٣ : ٢ : ٤ وإذا انتقلنا إلى التعليم العالى** ، نجد أن مستوى القيد منخفض للغاية مقارنة بما يحدث فى باقى دول وأقاليم العالم ، فبينما كان إجمالى طلاب التعليم العالى فى المنطقة العربية عام ١٩٩٠ حوالى ٢,٤ مليون (١١,٤٪ من مجموع الفئة العمرية الموازية (١٨ – ٢٣) وصل إجمالى المقيدين بهذا المستوى التعليمى إلى ٣,٩ مليونا (١٤,٩٪ من الفئة العمرية الموازية) . وهى من أقل النسب

العالمية فى هذا الصدد ولا تسبقها سوى دول أفريقيا جنوب الصحراء (٣,٩ ٪) ، فى حين وصلت النسبة فى أوربا إلى ٥٠,٧ ٪ ، وفى أمريكا الشمالية ٨٠,٧ ٪ (ناهيك عن التفاوتات بين الذكور والإناث فبينما كانت نسبة الإناث عام ١٩٩٠، ٠,٩ مليون من إجمالى المقيدين بالتعليم العالى العربى (بنسبة ٨,٦ ٪) وصلت إلى ١,٦ مليون عام ١٩٩٧ (بنسبة ١٢,٤ ٪) ، والجدول رقم (١١) يوضح ذلك بجلاء .

**جدول رقم (١١)**

**أعداد المسجلين (بالملايين) ونسب التسجيل الإجمالية بالتعليم العالى ، ١٩٩٠، ١٩٩٧**

| | المسجلون | | | | | | نسب التسجيل الإجمالية ٪ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | | | ١٩٩٧ | | | ١٩٩٠ | | | ١٩٩٧ | | |
| | ذكور وإناث | إناث | إناث ٪ | ذكور وإناث | إناث | إناث ٪ | ذكور وإناث | إناث | إناث ٪ | ذكور وإناث | إناث | إناث ٪ |
| المجموع العالمى | ٦٨,٦ | ٣١,٦ | ٤٦ | ٨٨,٢ | ٤١,٣ | ٤٧ | ١٣,٨ | ١٤,٦ | ١٣,٠ | ١٧,٤ | ١٨,١ | ١٦,٧ |
| أمريكا الشمالية | ١٥,٦ | ٨,٥ | ٥٤ | ١٦,٠ | ٨,٩ | ٥٥ | ٧٧,٢ | ٦٨,٩ | ٨٥,٨ | ٨٠,٧ | ٧٠,٨ | ٩١,٠ |
| أوروبا | ١٠,٠ | ٤,٨ | ٤٨ | ١٢,٧ | ٦,٥ | ٥٢ | ٣٤,٥ | ٣٥,٣ | ٣٣,٦ | ٥٠,٧ | ٤٧,٩ | ٥٣,٦ |
| أفريقيا جنوبى الصحراء | ١,٤ | ٠,٤ | ٣٢ | ٢,٢ | ٠,٨ | ٣٥ | ٣,٠ | ٤,١ | ١,٩ | ٣,٩ | ٥,١ | ٢,٨ |
| الدول العربية | ٢,٤ | ٠,٩ | ٣٧ | ٣,٩ | ١,٦ | ٤١ | ١١,٤ | ١٤,١ | ٨,٦ | ١٤,٩ | ١٧,٣ | ١٢,٤ |
| أمريكا اللاتينية/ الكاريبى | ٧,٣ | ٣,٥ | ٤٩ | ٩,٤ | ٤,٥ | ٤٨ | ١٦,٨ | ١٧,٣ | ١٦,٤ | ١٩,٤ | ٢٠,١ | ١٨,٧ |

مشتق من بيانات بالمصدر التالى : اليونسكو : تقرير عن التربية فى العالم لعام ٢٠٠٠ ، (ص ١١٦) .

## ٤ : ٥ الإشكاليات التنموية للتعليم فى البلاد العربية :

على الرغم من التأكيدات المدعومة بمؤشرات كمية ، والسابق عرضها من قبل، تلك التى يسوقها بعض المشتغلين بقضايا التعليم العربى للتدليل على عافية هذا التعليم وفاعلية عوائده التنموية ، إلا أن المدقق فى مجمل مسيرة التعليم فى المنطقة العربية يلاحظ أنه على الرغم من العديد من النجاحات التى أحرزها هذا التعليم ، وعظم إسهاماته التنموية إلا أنه ما زال يحتاج إلى مراجعة منهجية وفحص مستمر تمكينا له من تحسين فعاليته وتحقيق أهدافه ومراميه .

ومع الإدعاء الكامل بصعوبة تقديم قائمة كاملة ومجدولة لمفردات التعليم العربى إلا أننا نشير فى هذا السياق إلى ملامح أساسية مشتركة لهذه الإشكاليات التى تعوق قيام نظم تعليمية عصرية ترتفع إلى مستوى الآمال والتحديات والتى سبق لنا أن أشرنا إليها فى موضع سابق . (زاهر وقمبر، ٢٠٠٢، ٥٠ – ٥٤) .

وفى مقدمة هذه الإشكاليات :

**٥: ٤: ١ التلكؤ فى تكوين راس المال البشرى العربى:**

ويتبدى ذلك فى جانبين :

**أ – تجذر الأمية وتواضع معدلات القرائية :**

على الرغم من الجهود التى بذلت للقضاء على الأمية فى البلاد العربية إلا أن معدلات الأمية فى مجمل البلاد العربية لا تزال أعلى من المتوسط العالمى ، كما تستشرى هذه الأمية بين الفئات الاجتماعية الأضعف وفى المناطق الأكثر تخلفا فى الدول العربية. (انظر الجدول ١٢) .

ونجد بشكل كمى أنه على الرغم من تدنى معدلات الأمية فى مجموع الدول العربية من ٧٣٪ من مجموع السكان العرب الذين يبلغون من العمر ١٥ سنة، وذلك عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٦٣,٨٪ من مجموع السكان عام ١٩٩٧ ، إلا أن الأعداد المطلقة فى تزايد مستمر ، حيث كان عدد الأميين عام ١٩٧٠ ، قرابة ٥٠ مليون أمى/ أصبحوا فى عام ١٩٩٧ حوالى ٦٦,٢ مليون أمى !! أغلبهم من الإناث بعدد ٤٢,٢ مليون نسمة (٦٣,٨٪ عام ١٩٩٧) .

وتؤكد تقارير اليونسكو على أن البلاد العربية لم تحقق هدفها فى تخفيض نسبة الأمية بها بمعدل ٥٠٪ خلال عقد التسعينات ، وأن أمامها حوالى ٣٩ سنة للقضاء على الأمية إذا استمرت بنفس المعدلات الحالية ... هذا من حيث الكم ناهيك عن تردى نوعية الجهود المبذولة فى محو الأمية والتى تعود إلى عزوف المستهدفين عن المشاركة فيها .

وإذا أضفنا قرابة ١٢ مليون طفل عربى ممن هم فى سن الدراسة ولم يجدوا مقعدا لهم فى المدرسة بالإضافة إلى الأطفال المتسربين من التعليم والمطرودين منه بالإضافة إلى من ارتدوا إلى الأمية بعد أن محيت أميتهم الأولية لوجدنا أن إجمالى الأميين يقاربون المائة مليون نسمة أى ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالى السكان العرب. وهى نسبة مخيفة ناهيك عن الأمية الثقافية والحضارية تلك التى تجعل عدداً واسعاً من المواطنين العرب لهويتهم الثقافية فى طوفان العولمة المتوحشة ، ومجبرين على تعاطى كل ما تمليه عليه قنوات الإعلام الغربى من أوامر وقيم تجعلهم باستمرار فى حالة انبهار واستسلام .

جدول رقم (١٢)

إجمالى عدد الأميين ، ومعدلات الأمية حسب النوع ، ١٩٩٩ ، ومتوسط عدد سنوات التعليم والسكان البالغون ١٥ عاما من العمر أو أكبر حسب البلد أو الإقليم العربى ١٩٧٠ و١٩٩٢ و٢٠٠٠

| البلـــد / المنطقة | عدد الأميين (بالمليون) | معدلات الأمية ( ٪ ) ، ١٩٩٩ | | | متوسط عدد سنوات التعليم | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٩ | ذكور | إناث | الإجمالى | ١٩٧٠ | ١٩٩٢ | ٢٠٠٠ |
| الأردن | ٠,٣ | ٥,٥ | ١٦,٦ | ١٠,٨ | ٣,٣ | ٥,٠ | ٦,٩ |
| الإمارات | ٠,٥ | ٢٦,٢ | ٢٢,٠ | ٢٤,٩ | – | ٥,٦ | |
| البحرين | ٠,١ | ٩,٥ | ١٧,٨ | ١٢,٩ | ٢,٨ | ٤,٣ | ٦,١ |
| الجزائر | ٦,٤ | ٢٢,٦ | ٤٤,٣ | ٣٣,٤ | ١,٦ | ٢,٨ | ٥,٤ |
| السعودية | ٢,٧ | ١٦,٥ | ٣٤,١ | ٢٣,٩ | – | ٣,٩ | – |
| السودان | ٧,٨ | ٣١,١ | ٥٥,١ | ٤٣,١ | ٠,٦ | ٠,٨ | ٢,١ |
| الصومال | – | – | – | – | – | ٠,٣ | – |
| العراق | – | – | – | – | – | ٥,٠ | |
| الكويت | ٠,٢ | ١٦,٠ | ٢٠,٦ | ١٨,١ | ٣,١ | ٥,٥ | ٦,٢ |
| المغرب | ٩,٩ | ٣٨,٩ | ٦٤,٩ | ٥٢,٠ | – | ٣,٠ | – |
| اليمن | ٤,٩ | ٣٣,٤ | ٧٦,١ | ٥٤,٨ | – | ٠,٩ | – |
| تونس | ٢,٠ | ١٩,٦ | ٤٠,٧ | ٣٠,١ | ١,٥ | ٢,١ | ٥,٠ |
| جزر القمر | ٠,٢ | ٣٣,٧ | ٤٧,٩ | ٤٠,٨ | | ١,٠ | |
| جيبوتى | ٠,١ | ٢٥,١ | ٤٧,٢ | ٣٦,٦ | – | ٠,٤ | – |
| سوريا | ٢,٤ | ١٢,٣ | ٤٠,٧ | ٢٦,٤ | ٢,٢ | ٤,٢ | ٥,٨ |
| عمان | ٠,٤ | ٢٠,٩ | ٤٠,٤ | ٢٩,٧ | – | ٠,٩ | – |
| فلسطين | – | – | – | – | – | – | – |
| قطر | ٠,١ | ١٩,٩ | ١٧,٤ | ١٩,٢ | – | ٥,٨ | – |
| لبنان | ٠,٣ | ٨,٢ | ٢٠,٢ | ١٤,٤ | – | ٤,٤ | – |
| ليبيا | ٠,٧ | ٩,٨ | ٣٣,١ | ٢٠,٩ | – | ٣,٥ | – |
| مصر | ١٩,٤ | ٣٣,٩ | ٥٧,٢ | ٤٥,٤ | – | ٣,٠ | ٥,٥ |
| موريتانيا | ٠,٨ | ٤٧,٨ | ٦٨,٦ | ٥٨,٤ | – | ٠,٤ | – |
| البلدان النامية | ٨٣٥,٨ | ١٩,٤ | ٣٤,٧ | ٢٧,١ | – | ٣,٩ | – |
| البلدان العربية | ٥٧,٧ | ٢٦,٩ | ٥١,٠ | ٣٨,٧ | – | ٣,٤ | – |
| أمريكا اللاتينية والكاريبى | ٤٠,٨ | ١١,٣ | ١٣,١ | ١٢,٢ | ٣,٨ | ٥,٤ | ٦,١ |
| أفريقيا جنوب الصحراء | ١٣٢,١ | ٣١,٧ | ٤٧,٧ | ٤٠,٤ | – | ١,٦ | – |
| العالم | – | – | – | – | – | ٥,٢ | – |

اشتقت بيانات الجدول من المصدر التالى : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ .

**ب – انخفاض سنوات التمدرس للإنسان العربى :**

يعتبر متوسط سنوات التعليم للفرد البالغ مؤشراً تنموياً هاماً للكشف عن رصيد رأس المال البشرى وتدل الإحصائيات على أن هذا المتوسط منخفض للغاية بالنسبة للإنسان العربى يتراوح ما بين ٢ – ٥ سنوات ، مقارنة بعدد من دول العالم النامى والمتقدم على السواء حيث تصل إلى ما بين ٧ – ١١ سنة .

وإذا أضفنا إلى ذلك هامشية الجهود المبذولة نحو الأمية العربية وضعف البرامج المقدمة للمواطنين العرب لاكتشفنا حجم المأساة التى تواجهنا ونحن فى مطلع الألفية الثالثة .

**٢:٤:٥ تهافت محتوى التعليم العربى :**

ما زال التعليم العربى غير قادر على ملاحقة المعارف التى تتسابق إلى حد لا مثيل له ، بل إنه عاجز أيضاً عن الانفتاح عليها والاتصال بمصادرها ، أو الاختيار والانتقاء لأنسبها لمجتمعنا العربى وأكثرها فاعلية فى تطوير حياتنا . فمحتوى تعليمنا لا يعبر إلا عن مفارقة يائسة عند التعامل مع المعلوماتية ، ومجتمع اليوم الذى يرتكز عليها وينطلق منها ، فهذا المحتوى فى أحسن حالاته تاريخ للعلوم أكثر منه تبصراً بالأطراف العليا من العلوم وتكنولوجيا العصر أو تطبيق لها ، وهو فى الوقت نفسه يدعم ثقافة الحافظة على حساب التفكير الناقد ، والتفكير المبدع ، وإن وجد فى مدارسنا العلم الحديث فإنه يعرض فى شكل معارف هزيلة لا تغنى ولا تشبع من جوع ، بعيداً عن الخبرات العلمية الحقيقية ، كما أنه يفتقر إلى التوجيه الاجتماعى، الذى يضمن استخدامه فى خدمة قضايانا . كما أن مناهج التعليم تقوم فى أكثر الأحوال على التلقين الذى يلغى العقل ويرسخ الإرهاب الفكرى ، ويعزل المتعلم عن الإطار الكلى لواقعه ، ويعوق قدراته على المشاركة فى التنمية .

ناهيك عن أن مناهج التعليم تكرس التبعية وتنمى الطبقية ، والترفع عن العمل اليدوى المنتج ، وعدم احترام الوقت ، وفقدان القدرة على مواجهة التحديات والمستجدات. فالمناهج تتجاهل عقلية المتعلم وتقتل ملكات التحليل والنقد لديه من خلال أساليب التلقين وفرض سيادة ثقافة الصمت ، التى تعطل الطاقات الإبداعية وتخلق بدلا منها الإرادة المتلقية لدى المتعلم ، وتفصله عن بيئته وتجزئ المعرفة وتفصلها عن الحياة العملية ، بشكل يقود إلى اغتراب المتعلم عن ذاته ومجتمعه وعالمه. لذا ، فالتعليم اللفظى منقطع الصلة بالحياة من حوله هو السائد .. وتجاهل أنشطة وإبداعات التلاميذ وإعاقة نموهم الاجتماعى ، والنقدى ، والإبداعى هو الهدف الضمنى .

**٥ : ٣ : ٣ تنمية البطالة :**

مع التأكيد على أن النظم التعليمية ليست بمفردها المسئولة عن إحداث البطالة بكافة أشكالها ، فإن المقصود هنا هو الأنواع التالية للبطالة وهى :

البطالة الإجبارية (Involuntary Unemployment) – البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) – البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) – البطالة المستترة (المقنعة) (Disguised Unemployment).

وليست البطالة الاختيارية التى تعنى وجود أعداد من القوى العاملة رافضة للعمل رغم توفره وقدرتها عليه عند مستوى الأجور السائدة ، وذلك لأن هذه الأعداد ترغب فى المزيد من الدخول الإضافية وإيثار الراحة ، فإن مسئولية هذه النظم تقع فى كونها نظما جامدة ، فكرة وبنية ، مما يجعلها لا تستجيب بسهولة لمتغيرات أسواق العمل المتلاحقة ، فهى لا توفر لطلابها معارف ومهارات فعالة تساعدهم على مواجهة البطالة بحيث لا توجد لديها – بصفة عامة ، برامج للتدريب التحويلى ولإعادة التأهيل ، كما أنها لا تقدم لهم برامج إرشادية توجيهية حقيقية عن أسواق العمل ، كما أن الشهادات التى تمنحها غير معبرة عن حقيقة إمكانات الخريجين ومعدلات أدائهم ، فبينما سوق العمل المتغير يحتاج إلى من يمتلك مهارات الأداء الجيد ، نجد أن غرض الشهادات قائم على من يعرف أكثر والهوة بينهما كبيرة .

هذا إلى جانب تعاظم «الهدر التربوى» نتيجة لاتباع سياسات تعليمية انتقائية تضمن تعويق أبناء الفئات المحرومة والمهمشة من استكمال تعليمهم ، فالأنظمة التعليمية العربية عموماً ، تقع ضمن طائفة الدول التى ترتفع فيها معدلات الرسوب والانقطاع فى صفوف التلاميذ ، وخاصة الإناث منهم وبصفة أخص فى المناطق القروية والتجمعات السكنية الفقيرة ، مما يؤثر فى كفاءتها الداخلية ويضعف من عوائدها مقارنة مع ارتفاع كلفتها . على أنه من الجدير بالذكر أن هناك تباينا فى وضعية هذا «الهدر» بين البلاد العربية ، فهناك الدول التى تنخفض فيها معدلات «التسرب» مثلا إلى أدنى حد كما فى دولة الإمارات والبحرين ، حيث كانت أقل من ١ ٪ فى المرحلة الابتدائية، و ٢٥ ٪ فى الإعدادية وأقل من ٤ ٪ فى الثانوية، وذلك العام ١٩٩٧/٩٦ دون اختلافات تذكر بين الذكور والإناث . هذا فى الوقت الذى نجد فيه أنه لا يتخرج من كل فوج مكون من ١٠٠٠ تلميذ يدخلون المرحلة الابتدائية بعد ست سنوات سوى ٩٦ تلميذاً فقط !!

كما أن معدلات البقاء فى المدرسة تظهر نوعا من الاختلاف ، حيث نجد فى المقابل بعض الدول العربية تصل فيها نسب البقاء والاستمرار إلى السنة الخامسة ٩٩ ٪ فى حالة قطر مقابل ٧٤ ٪ فى السودان و ٦٤ ٪ فى موريتانيا، ٧٥ ٪ فى المغرب أى فى مقابل بقاء كل ثلاثة أطفال هناك طفل يترك المدرسة قبل الصف الخامس الابتدائى.

والملفت للنظر أن هذا الهدر خاصة التسرب ، يمثل ظاهرة مؤسسية حيث تبدأ نسبة ضعيفة فى الصفوف الأولى من مراحل التعليم ثم تأخذ فى التزايد بتوالى الصفوف والمراحل حتى تصل إلى أقصى ارتفاع لها فى نهاية المرحلة ، وهذا يعنى أن التسرب يحصل إما بتراكم التكرارات والتى كثيراً ما تؤدى إلى الانقطاع (أو الطرد) أو بسبب ضعف القدرة الاستيعابية للبيئات التعليمية العليا . الأمر الذى يؤكد من جديد ، ضرورة دعم هذه البيئات النظامية ببيئات تعليمية موازية تتخذ أشكالاً مختلفة ، أكثر مرونة وأقل كلفة .

على أن الأمر الأكثر صعوبة هو أننا نجد أن هناك عدم رضى عام عن نوعية المخرجات التعليمية وشواهد على تردى نوعية هذه المخرجات ، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات خطط التنمية الوطنية ، الأمر الذى يترفع بمعدلات البطالة السافرة والمستترة بين الخريجين . فالنظم التعليمية عاجزة عن تقديم مهارات فاعلة لطلابها وفشلت فى نشر تشكيلة القيم التى تخدم العمل المنتج ، ومن هنا فإن المردود من هذا التعليم محدود ولا يخدم احتياجات التنمية ، بل يشكل قيداً عليها ، ويبدد مواردها الأساسية ، فهو تعليم ينظر للعالم والمجتمع من حوله بعيون مغمضة ، ولديه قصور ذاتى مرتفع يقاوم به حركات التغير والإصلاح الاجتماعى ، ويخفض من معدلات المشاركة فى الأنشطة التنموية العربية من مجموع السكان .

ولعل إعادة استخدام أساليب وصيغ تعليمية جديدة وفعالة مثل استخدام التعليم من بُعد يسهم فى اختزال هذه المفارقة فى البطالة عن طريق الارتفاع بمستوى الخريجين وتقليل نسب الهدر الكمى والكيفى فيها .

**٤ : ٤ : ٥ غياب الديمقراطية التعليمية :**

ما زالت الوظيفة المستترة للتعليم تحقيق التمايزات الاجتماعية بمعاونة طرق تدريس ومقررات وأساليب مستترة أيضاً . وكلها تهدف إلى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة . وإن كانت تعلن عن المساواة فى خطابها الرسمى وهى فى الواقع تنحاز للأقلية بتزويدها «برأس مال ثقافى» يمكنها من المشاركة الكاملة فى النظام الاجتماعى وجنى ثماره .

ومن الناحية الكمية ، فإن التعليم العربى ما زال عاجزاً عن تحقيق تكافؤ الفرص والخطوط التعليمية بين المناطق والطبقات الاجتماعية ، وبين الإنسان الذكر والأنثى ، فما زالت الأرياف والمناطق النائية والبوادى محرومة من الكثير من الخدمات التعليمية لحساب الحضر والعواصم . كما أن الفرص التعليمية المتاحة أمام أبناء القادرين والأثرياء أكبر بكثير من تلك المتاحة أمام أبناء الفقراء والمهمشين .

**٥ : ٤ : ٥ الفجـــــوة بـــين التعليـــم والتكنولوجيات الجديدة فى الإعلام والاتصال :**

فى الوقت الذى يتعمق فيه الوعى بأهمية توثيق العلاقة بين المؤسسة التعليمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فى العالم ، باعتبار أن الأخيرة تسهم فى خلق وتنمية ظروف ملائمة لتعميم التعليم والارتقاء بجودته ، إلا أن هذا الوعى لا زال بعيداً عن الواقع التربوى العربى بحكم عوامل كثيرة لعل فى مقدمتها تجذر قناعات موروثة لدى العديد من المربين تصدر على اعتبار الشكل التقليدى للمدرسة الذى يقوم على العلاقة المباشرة بين المعلم والمتعلم هى الأفعل والأفضل ، هذا إلى جانب نقص التمويل الكامل للحصول على التقنيات الحديثة ، وعدم التدرب عليها ، ونقص البيئة الأساسية اللازمة لاستخدامها .

ولعل فهم الخصائص الأساسية للتكنولوجيات الإعلامية والاتصالية يمهد لاستخدامها فى مجال التعليم ، حيث إن هذه التكنولوجيات تحقق كما يشير التقرير العالمى للإعلام والاتصال الصادر عن اليونسكو عام ٢٠٠٠ قدرة **اندماجية** ، أى قدرتها على إدماج تقنيات ووسائل متعددة فى تطبيقات بيداجوجية واحدة ، كما تتميز بالقدرة **التفاعلية** ، أى القدرة على إنماء المحيط الإعلامى والتواصلى ، كما تتميز بالمرونة فى الاستعمال خاصة فيما يتعلق باستعمالات الزمان وضغوطات الوقت والمكان ، كما تتميز **بالارتباط** بسبب الإمكانية المتاحة لكل شخص فى أى مكان فى العالم وبمجرد توفره على انخراط فى الإنترنت ، للدخول والاستفادة من مصادر المعلومات .

وفى الوقت الذى انتشر فيه استخدام هذه التكنولوجيات فى المؤسسة المدرسية فى العالم بأكمله ، نجد أن استخدامها فى المنطقة العربية محدود للغاية ، (باستثناء عدد قليل من الدول العربية فى مقدمتها مصر والإمارات العربية) كما أن استخدامها اقترن بالتعليم العالى عموماً فى إطار التعليم عن بعد والتعليم المفتوح الذى اقترن بجامعات فى العديد من البلدان العربية .

## ٦. آفاق تفعيل التعليم العربى فى إطار ثقافة الاستدامة

٦ : ١ إذا كان التعليم العربى قد كشف عن نواحى قوته وصموده فى جانب ، وأوجه خلله وتداعيه فى جوانب أخرى ، من خلال التحليل السابق الذى أوردناه ، وإذا كان هذا التعليم ، فكرة ومؤسسة ومضمونا وإدارة ، لم يعد بمأمن من التحولات التنموية والمستجدات الحضارية والثقافية ، بفرصها ومخاطرها(*) ، فقد فرضت عليه هذه التحولات وتلك المستجدات إطاراً فكرياً جديداً يقوم على توظيف البشر للإنتاج

(*) لعل أوضح مثال لتلك المستجدات هى تداعيات مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع المعرفة) ، فقدوم هذا المجتمع قد مهد إلى تصاعد ثورات كبرى عالية ، فى مقدمتها : الثورة الصناعية الثالثة ، والتكتلات الاقتصادية – الاستراتيجية الكبرى ، والتحولات إلى الاقتصاد الكونى ، واشتراكية السوق Free-Market Socitaism والثورة الديمقراطية ، ونهضة الفنون والآداب ، وتصاعد دور المرأة فى القيادة ... إلخ) .